

فلسطين يواصل العدو الإسرائيلي ابتكار أساليب كثيرة للحؤول دون وقوع عمليات فدائية شعبية - فردية، بات يقر بأنه لا يمتلك إنذاراً مسبقاً عنها. ومن ذلك استغلاله اقتحام البيوت وتفشيها لزرع كاميرات صغيرة جداً بغرض التجسس على من يشك فيهم، خاصة الأسرى المحررين

«جواسيس» إسرائيلية صغيرة في بيوت المحرّرين

رام الله - عبد القادر عقل

عكست حادثة اكتشاف أسرى فلسطينيين محررين كاميرات تجسس زرعتها جنود العدو الإسرائيلي داخل بيوتهم في بيت لحم أبعاداً خطيرة للاقتحامات المتكررة، ومنها ما استهدف منزلي الأسيرين المحررين طارق وصبري جبريل، في إطار حملة اعتقالات طالوت بلدة تفوق شرق بيت لحم قبل أيام.

زرع الجنود ثلاث كاميرات صغيرة خلال تفتيش البيتين بصورة دقيقة على الباب الرئيسي لكل منهما، وذلك بعدما كانوا قد جمعوا سكان المنزلين في غرفة واحدة. لم يشك أي من أصحاب البيت في احتمالية تركيب كاميرات، لأن العدو غطى على ذلك بعملية الاقتحام والتفتيش التي تبدو طبيعية ويتعرض لها عشرات الفلسطينيين يومياً، لكن المصادفة

لعبت دورها في اكتشاف هذه الكاميرات الصغيرة الحجم بعد عدة أيام من تركيبها.

وزرع كاميرات المراقبة داخل المنازل هي سابقة خطيرة، فالفلسطينيون اعتادوا رؤية كاميرات المراقبة تعج بالمفترقات الرئيسية بين المدن والقرى وعلى الحواجز وقرب المستوطنات، وكذلك على الشوارع المختلطة بين الفلسطينيين والمستوطنين ومحطات تعبئة الوقود الإسرائيلية، وليس أخيراً إطلاق مناطيد تجسس في السماء (راجع العدد 3079 في 14 كانون الثاني).

ويرى الفلسطينيون أن هذا التصرف وصل إلى قمة انتهاك الخصوصية، رغم تعدد وسائل التجسس واختراق الهواتف والحواسيب، ويتعدى على حرمة المنزل وقاطنيه، لكن ذلك - وفق رأيهم - مرتبط بتخوفات إسرائيلية متزايدة مع تصاعد موجة العمليات،

جرادات يعلت إضراباً عن الطعام... والقيء يواصل

أعلن الأسير الفلسطيني المعزول في السجون الإسرائيلية أنس جرادات، إضرابه المفتوح عن الطعام، احتجاجاً على سياسة العزل الانفرادي التي يتعرض لها، وللمطالبة بعرضه على المستشفى لمعرفة المرض الذي يعاني بسببه. وأعلنت «الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة الجهاد الإسلامي» الاستنفار بين «جميع مجاهديها في سجون الاحتلال... بعد الإعلان المباشر والصريح من إدارة السجون على لسان مدير سجن عسقلان نيتها اغتيال جرادات». وفي وقت لاحق، نقلت مصادر فلسطينية أن إدارة سجن النقب وعدت بالرد في موضوع مرض جرادات وعزله الخميس المقبل.

في السياق نفسه، يواصل الأسير الصحفي محمد القيق (35 عاماً) من مدينة رام الله معركة الإضراب عن الطعام لليوم الرابع على التوالي، احتجاجاً على إعادة اعتقاله، علماً بأنه أمضى عدة أعوام في اعتقال سابقة، وأُخرج عنه في 21 مايو الماضي بعد إضرابه لمدة 94 يوماً متواصلة، احتجاجاً على اعتقاله الإداري.

(الأخبار)

تقرير

«صنع في الأردن»... وسيلة لتصدير بضائع العدو للعرب

يحيى دبوبق

بدأت إسرائيل والأردن إقامة منطقة اقتصادية حرة للصناعة وللأعمال على الحدود بين الجانبين في شمال غور الأردن. الخطة بدأ تنفيذها بتمويل رئيسي من الجانب الإسرائيلي، وتتيح للمصانع الإسرائيلية وسم منتجاتها على أنها صناعة أردنية لا إسرائيلية، ما يتيح لها التصدير إلى الدول العربية ودول أخرى لا تصل إليها الصناعات الإسرائيلية حتى الآن.

صحيفة «غلوبوس» الاقتصادية الإسرائيلية زارت منطقة الأشغال لإقامة المنطقة الاقتصادية المشتركة بمرافقة مسؤولين حكوميين إسرائيليين، وعايנת بداية الأعمال الابتدائية لإقامة جسر بطول 352 متراً شمال الغور عند التقاء نهر الأردن

ووادي شوباش، وذلك في مقدمة رئيسية لإقامة المنطقة الاقتصادية الحرة بين الجانبين.

وفق الخطة، سيقام على طرفي الجسر المنطقة التي ستطلق عليها تسمية «مقاطعة مشتركة»، وذلك على مساحة 700 دونم في الجانب الأردني حيث ستشاد عليها المصانع، و245 دونماً في الجانب الإسرائيلي حيث ستقام مكاتب الدعم اللوجستي وأماكن نقل البضائع وجباية الضرائب وغيرها.

أيضاً، ستؤمّل إسرائيل كل أعمال البنية التحتية للمنطقة الاقتصادية المشتركة بمبلغ يصل إلى 50 مليون دولار، فيما تقدّر تكلفة بناء الجسر وحده بـ15 مليوناً. وطبقاً لـ«غلوبوس»، لن تكون المنطقة الاقتصادية تابعة لأي من الدولتين، وبإمكان الإسرائيليين والأردنيين

وبعبارة أخرى، إن الكاميرات والعمليات تتسمان بعلاقة طردية. تاريخ الاحتلال مع الكاميرات حافل، وتختلف لديه أنواع الكاميرات التجسسية وأغراضها وأحجامها، فمنها ما قد يكون مكشوفاً وظاهراً للعيان مثل المنصوبة قرب المناطق الساخنة كالحواجز والمستوطنات. أما الأخطر، فهي المموهة، وتدخل حادثة تقويع ضمن نطاقها، وهي تركب سراً، وتكون صغيرة الحجم، بل لا تتجاوز حجم حبة الفول.

بجانب ذلك، ثمة كاميرات مموهة، كالتي تأخذ لون الأشجار أو الصخور، ومهمتها مراقبة أي مقاومين قد ينفذون عمليات انطلاقاً من مناطق حرجية. وتقول مصادر أمنية إن هذا النوع يعتمد على تخزين طاقة الشمس والإرسال من بعد، فلا حاجة للأسلاك التي قد تؤدي إلى انكشافها. وأبرز الحوادث التي كشفت فيها كاميرا من هذا النوع، كانت قرب قرية بدرس، غرب رام الله، حيث زرع العدو كاميرات صغيرة داخل صخور قرب جدار الفصل منتصف عام 2014.

على صعيد كاميرات المراقبة في السجون، يقول الأسير المحرر يونس الحروب، لـ«الأخبار»، إن العاميين الماضيين سجلا حادثتين لزرع



تاريخ العدو مع الكاميرات حافل، لكن ما اكتشف أمس سابقة خطيرة



الكاميرات داخل غرف الأسرى: الأولى في سجن «ريمون»، والثانية في سجن النقب. قسم «25»، حيث عثر الأسرى على ثلاث كاميرات تجسس وعدة أجهزة تنصت وضعتها إدارة السجون بشكل لا يثير الريبة، داخل عدة غرف خاصة بالأسرى وفي «الكانتين» التي يشترتون منها موادهم الغذائية.

أما عن الكاميرات بين الأقسام وساحات السجون، فهي موجودة منذ سنين طويلة. ووفقاً للحروب، فإن قوات مصلحة السجون عندما تريد وضع كاميرات، تفتعل أزمة لإفراغ قسم كامل لعدة أيام، ثم تزرع كاميرات المراقبة، مستدركاً: «غالباً ما يكتشف الأسرى هذه الكاميرات إذا كانت في غرفهم... هي تمثل للأسير قيدا إضافياً فوق قيده، وتخلق وضعاً نفسياً مزعجاً له».

رغم ما سبق، فإن انتهاك الاحتلال

الكاميرات

الخصوصية ليس جديداً، ففي نهاية العام الماضي، زُكبت كاميرات مراقبة بتقنية عالية في منطقة سلوان في القدس، وارتفعت الكاميرات خمسة أمتار، الأمر الذي أدى إلى كشف منازل الفلسطينيين في الأحياء المقدسية. ولا يقتصر خطر كاميرات التجسس وأجهزة التنصت، كالتي في تقويع (بيت لحم)، على انتهاك خصوصية المنازل والحصول على معلومات مباشرة، بل يمتد إلى احتمالية استغلال ما تصوره لإبتراز أصحاب البيت، فيخضعون للمساومة على التعاون الأمني مقابل التستر على المعلومات.

ووفق موقع «المجد» الأمني المقرب من حركة «حماس»، يقدم خبراء أمنيون طريقتين للتحقق من وجود كاميرات داخل المنازل، الأولى عبر تطبيق «Glint finder» الذي يتوافر



انضم 3 إلى قائمة عملاء الأسرى أمس بعد مرور أكثر من 22 عاماً عليهم في السجون (أي بي آيه)

في الهواتف الذكية التي تعمل بنظام «الأندرويد»، إذ يشغل التطبيق الفلاش مع إطفاء إنارة المنزل، فتنتقل إشعاعات وومضات في أرجاء المكان، وعند اصطدام هذه الومضات بعدسة كاميرا التجسس، فإنها تظهر كجسم لامع منعكس. والطريقة الثانية عبر فتح المذياع «الراديو» على موجة Fm ذات تردد 91,33، ثم أخذ جولة بالراديو في غرف منزل، وعندما يزداد التشويش في المذياع، فهذا يدل على وجود جهاز فيديو.

قانونياً، لا يوجد نص قانوني ينظم عمل كاميرات المراقبة على صعيد الضفة المحتلة، رغم انطلاق حملات سابقة تدعو إلى تكسيها وإتلاف تسجيلاتها في حال وقوع عملية بالقرب من محلات يملكها فلسطينيون، حتى لا يستفيد العدو منها في معرفة المنفذ.

عليه البدء في تنفيذه.

وإذا كانت الأفضلية الاقتصادية، كما تشير الصحيفة، مشتركة للجانبين، فإن التفاصيل تظهر اكتفاء الأردن بإمكانية تشغيل نحو عشرة آلاف عامل، فيما تشدد الصحيفة على أن ذلك سيكون محل ترحيب من عمان ربطاً بالبطالة المستشرية في المملكة. أما الواقع، فيشير إلى أن الأفضلية هي أكثر في مصلحة تل أبيب، إذ بإمكان المصانع الإسرائيلية الاستفادة من التكلفة المنخفضة لأجور العمال الأردنيين، مقارنة بالأجور المرتفعة للعمال الإسرائيليين.

وتلقت الصحيفة إلى أنه تقرر في الخطة: تشغيل ثلاثة آلاف عامل إسرائيلي، وتنقل حر للبضائع ورجال الأعمال والمواد الخام، مع منح المصانع الإسرائيلية جملة من التسهيلات، منها الإعفاء الضريبي.

ومن بين الفوائد الاقتصادية الإسرائيلية أفضلية المكان لإقامة المنطقة الاقتصادية المشتركة ووقوعها بالقرب من الطريق المؤدي إلى ميناء حيفا، التي تربط إسرائيل بأوروبا والغرب، وأيضاً باتجاه عمان ومدينة إربد الأردنية، الأمر الذي يتيح نقل البضائع بسهولة إلى خليج العقبة، ومنه صوب آسيا.

والأفضلية الأكثر جدوى لإسرائيل هي إمكانية أن تخرج المنتجات من المصانع الإسرائيلية مع وسمها وفق ما تريد: «صنع في إسرائيل» وبين «صنع في الأردن»، وكذلك إمكانية وسمها بـ«صنع في بوابة الأردن»، الأمر الذي يتيح لعمان، وفق الصحيفة، إخفاء التعاون مع إسرائيل، ويتيح في المقابل للمصانع الإسرائيلية أن تصدر البضائع إلى دول لا تستورد حتى الآن منها.



غالبية الفوائد للمنطقة الحرة تعود إلى إسرائيل مقارنة بالأردن

